تداعيات السياسة الخارجية الأمريكية على دول العالم

بقلم: د. رضا بنهام ○

يتسم النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بمفارقة لافتة: ففي حين تُحسم الانتخابات إلى حد كبير بناءً على اهتمامات وقضايا محلية ضيقة، فإن نتائجها تترتب عليها تداعيات عالمية بالغة الأهمية.

وعلى الرغم من أن الانتخابات الأمريكية تُعد حدثاً سياسياً داخلياً، إلا أن تداعياتها تتجاوز الحدود. فكل عامين إلى أربعة أعوام، يجد العالم نفسه متابعاً قسرياً لدراما مصيرية لا يملك فيها حق التصويت، ومع ذلك، يترقب الجميع بقلق كيف ستؤثر أصوات بضعة ملايين من الأمريكيين في الاستقرار العالمي.

إن مجرد الإدلاء بصوت في انتخابات الرئاسة أو الكونغرس الأمريكي يبعث برسالة فورية إلى أرجاء المعمورة – رسالة قد تغير التحالفات، أو تشعل حروباً تجارية، أو تقلب مسار السياسة الخارجية رأساً على عقب بين عشية وضحاها.

عندما تتصرف الولايات المتحدة الأمريكية بوضوح أخلاقي، فإنها تشكل مصدر إلهام. أما حين تفتقر إلى ذلك، فإن المجتمع الدولي هو من يدفع الثمن. ويتجلى هذا بوضوح أكبر في دول «الجنوب العالمي»، التي –رغم افتقارها لأي صوت انتخابي رسمي– تجد نفسها باستمرار في مواجهة تبعات قرارات واشنطن الجيوسياسية والاقتصادية، فضلاً عن وطأة قوتها العسكرية الهائلة.

هذا يعني في جوهره أن الأمريكيين يتحملون ضمنياً مسؤولية رعاية الشؤون العالمية حين يتوجهون إلى صناديق الاقتراع. وعليه، لا يعد التصويت مجرد واجب مدني محلي فحسب، بل هو ممارسة ذات تأثير قوي تشكّل الحقوق الأساسية، وسبل العيش، ومستقبل الشعوب في جميع أنحاء العالم.

ينظر معظم الناخبين –من مختلف الأطياف السياسية– إلى عملية التصويت من منظور اقتصادي بحت. وهذا التركيز على القضايا المحلية، مع إيلاء اهتمام ضئيل للشؤون الخارجية والتدخلات العسكرية، منح المسؤولين المنتخبين مساحة واسعة لتمرير ميزانيات «دفاعية» متضخمة، والموافقة على عمليات عسكرية فتاكة، وتبني سياسات نقدية تلحق دماراً باقتصادات دول أخرى.

ونظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل القوة العظمى المهيمنة عسكرياً واقتصادياً على مستوى العالم، فإن صوتاً انتخابياً واحداً قد يكون حاسماً في قضايا الحرب والسلم، وفي مسار الأزمات التي تقع على بعد آلاف الأميال وعبر المحيطات.

ما ميّز انتخابات التجديد النصفي التي أجريت في الثالث من شهر نوفمبر 2026 عن سابقاتها هو أن الأمريكيين لمسوا بأنفسهم الآثار الاقتصادية السلبية لسياسة خارجية كانت نتاجاً مباشراً لاختياراتهم الرئاسية والبرلمانية قبل سنوات.

لطالما أثرت الصراعات العالمية على الاقتصاد المحلي، غير إن المعاناة الاقتصادية في ظل الحرب الأمريكية–الإسرائيلية الراهنة ضد إيران باتت أكثر قرباً وتأثيراً من أي وقت مضى، وذلك بسبب تعطل الممرات الملاحية الحيوية –في مضيق هرمز بالخليج العربي وباب المندب في البحر الأحمر– نتيجة لظروف الحرب. الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد وهماً بأن التدخل في شؤون الآخرين يمكن أن يمر دون تبعات. فبفضل وجود محيطين شاسعين يفصلانها عن العالم، ظل الناخب الأمريكي بمنأى عن التداعيات المباشرة والمؤلمة للسياسات الخارجية التي طُبقت باسمه. لكن التاريخ نادراً ما يترك حساباته غير مسواة إلى الأبد.

ومن مياه المحيط الهادئ إلى سلاسل جبال جنوب شرق آسيا، ومن أنقاض غزة وجنوب لبنان وبغداد وكابول، وصولاً إلى مياه مضيق هرمز المضطربة، يبدو أن فاتورة عقود من الذرائع المصطنعة والنزعة العسكرية الجامحة قد حان وقت سدادها أخيراً، ليس في ساحات معارك بعيدة، بل في محطات الوقود ومتاجر البقالة.

لطالما صوّرت السرديات الأمريكية السائدة الأعمالَ الانتقامية التي تقوم بها جماعاتٌ معارضةٌ على أنها نقطةُ البداية لأي صراع. فمن خلال تصوير هذه الهجمات كعدوانٍ غير مبرر ضد أمة مسالمة تماماً، نجح القادة السياسيّون ووسائل الإعلام الكبرى في طمس سلسلة طويلةٍ من الاستفزازات التي سبقت تلك الأحداث وأدتْ إليها.

ولننظر، على سبيل المثال، إلى حالة «النسيان التاريخي» التي أحاطت بأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. فعندما شنّ 19 خاطفاً هجماتهم على نيويورك وواشنطن، سارع المدافعون عن الوضع القائم إلى الادعاء بأن الولايات المتحدة الأمريكية استُهدفت لمجرد أن هؤلاء الخاطفين «يكرهون حريتنا».

وقد تقبّل الكثير من الأمريكيين هذا التفسير التبسيطي، الذي غيّب تاريخاً طويلاً من الدعم الأمريكي لإسرائيل، والتدخلات الإقليمية، والحروب التي شُنّت في منطقة غرب آسيا. فما صوّره المسؤولون الأمريكيون على أنه كراهيةٌ وعداءٌ مجرّدان، يراه بقية العالم كردود فعلٍ مباشرة –أو تداعياتٍ حتمية– للسياسات الأمريكية نفسها.

وما يجعل التدخل الأمريكي في الخارج – بما في ذلك ما تلا أحداث الحادي عشر من سبتمبر– أمراً لا يمكن قبوله أخلاقياً، هو الغياب التام لموافقة شعبية قائمة على معرفة واطلاع. فبدلاً من الشفافية، تم حشد الدعم للحروب من خلال الخداع، واستخدام معلومات استخباراتية ملفقة، وافتعال الأزمات.

وعلى مدى أجيال، دفع آخرون الثمن الحقيقي للهيمنة الخارجية الأمريكية بالكامل. فبينما فقد أناس في الخارج حياتهم ومنازلهم ومستقبلهم، استمرت الحياة اليومية في العمق الأمريكي دون أن يطرأ عليها تغيير يُذكر.

وإذا ما استثنينا نسبة ضئيلة من عائلات العسكريين الأمريكيين، فقد ظلت الحرب مشهداً بعيداً، لا يصل إلى الأمريكيين إلا عبر تغطية إعلامية حزبية ومجتزأة.

وقد أدت الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في غزة، والحرب التي شنتها واشنطن على إيران إلى تبديد حالة العزلة هذه. فالمذابح اليومية، والمعاناة، والدمار الذي حل بقطاع غزة جراء القنابل والحصار الإسرائيلي، مزقت وهم الحياة الطبيعية.

ومن خلال إشعال فتيل الحرب مع إيران مجدداً في فبراير 2026، تسببت واشنطن في صدمة عالمية حادة في قطاع الطاقة، لم يستطع أي درع عسكري تقليدي التصدي لها. فقد كان لإغلاق مضيق هرمز –وهو ممر ملاحي حيوي يمر عبره نحو ربع تجارة النفط العالمية المنقولة بحراً، إلى جانب كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المسال والأسمدة– تداعيات ملموسة تجاوزت حدود المنطقة بأشواط.

فجأة، لم تعد تداعيات التحركات الأمريكية والإسرائيلية مجرد عناوين أخبار بعيدة؛ فقد انتخب الناخبون الأمريكيون مسؤولين كانت قراراتهم تدفع بأسعار النفط الخام نحو 100 دولار للبرميل.

وشهد السائقون ارتفاعاً في أسعار الوقود بالتجزئة بأكثر من 50 في المئة خلال بضعة أشهر، بالتزامن مع صعود أسعار السلع الغذائية، ووصول متوسط سعر الديزل على المستوى الوطني إلى 6.13 دولارات للجالون، بينما عانت شركات الطيران من وطأة ارتفاع تكاليف وقود الطائرات.

ولأول مرة، أصبحت المعاملات اليومية –سواء عند محطات الوقود أو في منافذ البيع– تكشف للجمهور الأمريكي عن «ضرائب إمبريالية» كانت خفية في السابق.

ومن السهل إلقاء اللوم على السياسيين والمسؤولين ومقاولي الدفاع في استمرار دوامة العنف التي لا تنتهي؛ لكن في ظل نظام ديمقراطي تمثيلي، تقع المسؤولية النهائية على عاتق الناخبين.

ومهما بلغت درجة الصعوبة، فإن المسؤولية المدنية تقتضي الإقرار بأن كل قنبلة أُلقيت على جنوب شرق وغرب آسيا، وكل شحنة أسلحة استُخدمت لقتل الفلسطينيين وتدمير غزة، وغير ذلك قد حظيت جميعها بتفويض وتمويل من مسؤولين انتخبهم الجمهور الأمريكي.

لقد ظلت السياسة الخارجية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية، فترة طويلة جداً، تُعامل كأمر ثانوي في الانتخابات الأمريكية؛ إذ طغت عليها الصراعات الثقافية الداخلية والاصطفافات الحزبية الضيقة.

وقد دأب الناخبون على مكافأة السياسيين الذين يغلفون نزعتهم العسكرية المتهورة بشعارات وطنية، متجاهلين في الوقت ذاته ذلك التوافق الضمني بين الحزبين الذي يغذي آلة الحرب، بغض النظر عمن يشغل المكتب البيضاوي أو يتجول في أروقة الكونغرس.

لقد جاءت التحديات الاقتصادية الأخيرة –الناجمة عن إعطاء واشنطن الأولوية لمصالح إسرائيل على حساب الاحتياجات الداخلية الأمريكية– بمثابة جرس إنذار تأخر طويلاً. فقد بات المواطنون يدركون بشكل متزايد أن الرخاء في الداخل والسلام في الخارج هما نتيجتان مترابطتان لقراراتهم الانتخابية؛ وأن تجاهل الشؤون الدولية عند اتخاذ الخيارات السياسية لم يعد خياراً مقبولاً.

ومن دون هذا الإدراك، ستظل الفجوة بين القوة الهائلة للصوت الأمريكي و الوعي بكيفية ممارسة الحكومة لهذه القوة، بمثابة مفارقة في النظام السياسي الأمريكي، وواحدة من أكبر نقاط ضعفه على الصعيدين الداخلي والدولي.

○ كاتب وأكاديمي

مخططات هدفها إضعاف الدولة الوطنية العربية

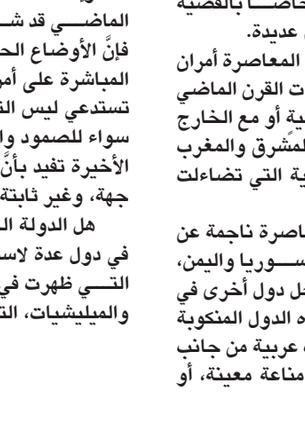

بقلم:
د. رضوان السيد ○

سمعتُ أحدَ الزملاء المؤرخين يتحدَّث عن قوانينَ لقوة الدولة ونجاحها في التاريخ العربي. وربَّما لم تكن هناك قوانين حاكمة في القديم، مع العلم أنَّ الظروف تغيَّرت تغيراً راديكالياً في الزمان والمكان والاعتبارات. وقد اختلف المؤرخون قديماً وحديثاً في أحداث الرِّدة، وهل غلب فيها وعليها الجانب الديني أو السياسي. وكانت وجهة نظري في النقاش أنَّ فكرة الدولة الواحدة وجانبها السياسي كانت غالبةً في اعتبارات أبي بكر الصديق عندما أرسل الجيوش لمقاتلة مانعي الزكاة؛ لأنَّ الفريضة وإن كان جانبُها الديني بارزاً، لكنَّ من تدفع له زكاة أموالك يومَها كان معناه أنَّه الإمام الشرعي!

وما أقصده أنَّ القانون الأقوى في اعتبار العرب القدامى والمحدثين هو فكرة الدولة وسيادتها ووحدة قرارها. وهذا هو الميزان الذي لم يتغيَّر بين القديم والمعاصر رغم انقلابات الزمان والمكان والعالم.

التغيير كبير وكثير، لكن بقيت اعتبارات بارزة. ففيما بين الأربعينيات والثمانينيات من القرن العشرين ازدهرت فكرة الدولة الواحدة، وليس بسبب الاستعمار و«سايكس – بيكو» والصهيونية فقط؛ بل لأنَّ الدولة الواحدة والقوية فكرة عربية عريقة وسعي عربي قديم. فأخشى ما يخشاه العربي هو الانقسام، وهو أكبر مظاهر ضعف الدولة ومعها الهوية والانتماء. وإذا قيل: لكن مشروعات الوحدة فشلت جميعها تقريباً؛ يبقى أنَّ التضامن والوعي بالمصير الواحد لم يضعف، بدليل أنَّ الجميع، ولا فرق بين شرق عربي وآخر مغربي، ساعدوا بكل ما في وسعهم دولا عربية أخرى، سواء على المستوى الجماعي (الجامعة العربية)، أو على المستوى الثنائي. وما كان التضامن خاصاً بالقضية الفلسطينية، بل في مشكلات وبلدان أخرى عديدة.

إنَّ الذي أثر على قوة الدولة العربية المعاصرة أمران بارزان: ضعف التضامن بعد تسعينيات القرن الماضي مع البلدان التي تعاني من مشكلات داخلية أو مع الخارج والنظام الدولي، والانفصال المتزايد بين المشرق والمغرب العربيين، رغم استمرار الجامعة العربية التي تضاءلت قوتُها وفاعليتها.

المشكلات في دول عربية عدة معاصرة ناجمة عن التدخلات الإيرانية في لبنان والعراق وسوريا واليمن، وتدخُّل الولايات المتحدة في العراق، وتدخل دول أخرى في بلدان عربية عدة. ولا شك أنَّه في كل هذه الدول المنكوبة بالتدخل الخارجي، كانت هناك محاولات عربية من جانب الجامعة أو بعض أعضائها لاستحداث مناعة معينة، أو الوساطة مع الخارج الدولي، لكنَّ هذه المحاولات لم تلق نجاحاً، وما لبث المتدخلون أن صاروا جزءاً من المشهد الداخلي في البلدان، وعطّلوا الدولة ووظائفها بذرائع مختلفة ومضلّلة؛ في حين كانت الدوافع الحقيقية مدَّ النفوذ، وتدمير بنى الدول بالانقسامات الطائفية والإثنية .(!)

ولا ينبغي أن ننسى ما سمَّاه الأجانب «الربيع العربي» (2011). فقد كانت موجةً تشبه موجة عام 1979، لكنَّها أكثر امتداداً وتغريراً شعبياً. قيل لنا – وصدقْنا – إنَّها حراكٌ مدني، ثم تسلَّق الأصوليون في كل مكان بتأييد من الولايات المتحدة وإيران. قالوا إنَّ بنى الدول كانت هشة. لكنَّ هذا ليس سبباً كافياً، والدليل إثارة النزاعات الأهلية، ثم السطوة الوحشية لـ«القاعدة» و«داعش». فالدولة الوطنية العربية كانت هي المستهدَفة وما تزال، بدليل أنَّ كلَّ الجيران من حولنا تدخلوا أو حاولوا التدخلَ للقتل والتهجير وصنع الميليشيات التي ما تزال مستمرةً في بلدان عدة. كانت لإيران أهداف واضحة في التدخل، ثم صارت الميليشيات ظاهرةً تستخدمها كل قوى التدخل في الصومال وليبيا والسودان!

وسط كل هذه الظروف يصبح الحديث عن قوة الدولة حاسماً. فدول الخليج بالذات استمتعت بسبب قوة الدولة بالاستقرار والتنمية. وقد نشرت أجنحتها للتحالفات والشراكات في سائر أنحاء العالم. وصارت ضرورةً للاقتصاد العالمي والاستقرار العالمي. وبسبب هذا النجاح بالذات تهدد إيران أمنها واستقرارها، تارةً بحجة وجود قواعد أميركية فيها، وطوراً دون علة أو حجة.

وإذا كانت حقبة الستينات والسبعينات من القرن الماضي قد شهدت تضامناً عربياً أفاد منه الجميع؛ فإنَّ الأوضاع الحالية «الأشد خطورة» بسبب الهجمات المباشرة على أمن سائر الدول، وفي الطليعة دول الخليج، تستدعي ليس التضامن الفعال فقط، بل المبادرة الجماعية سواء للصمود والدفاع أو للتفاوُض؛ ذلك أنَّ دروسَ العقود الأخيرة تفيد بأنَّ الثنائيات في التفاوض استضعاف من جهة، وغير ثابتة أو دائمة من جهة أخرى.

هل الدولة العربية قوية؟ نعم قوية بدليل الاستماتة في دول عدة لاستعادة الوحدة والاستقرار، وبدليل المناعة التي ظهرت في سوريا بعد ثلاثة عقودٍ من التدخلات والميليشيات، التي اختفت ألوفها المؤلفة خلال أسبوع!

○ كاتب ومفكر لبناني.

فضائح الانحياز الإعلامي الغربي



بقلم:
د. فاطمة العيساوي ○

جاءت تصريحات ستيفن ساكور، المقدم السابق للبرنامج الحواري الشهير على شبكة «بي بي سي» البريطانية «هارد توك» حول فشل منظومة الحياد الإعلامي مفاجأة من الرجل الذي قضى معظم حياته المهنية في أروقة شبكة الإعلام العمومي البريطاني في أدوار مختلفة. ترك المؤسسة بعد إيقاف برنامجه الحواري، انتقد صمت الصحافة الغربية عن التنديد بالعدد الكبير من الضحايا بين الصحفيين الفلسطينيين في غزّة، من دون تضامن يذكر من أبناء المهنة، ومن دون التعبير عن «الغضب الأخلاقي» الذي يفترض أن يطبع التغطية الإعلامية لقتلهم المتعمّد من إسرائيل. قال ساكور إنّ الخوف من حملات التأثير الإسرائيلية التي عمّمت السردية الإسرائيلية عن حرب الإبادة باعتبارها دفاعاً عن النفس، دفعت الصحافة البريطانية والغربية عموماً إلى الصمت، خوفاً من مواجهة هذه السردية، معتبراً أن هذا الخوف يعكس قوة تأثير هذه السردية.

لم يتراجع هذا الصمت رغم خروج الصحافة الإسرائيلية المستقلة بتحقيقات تؤكد عمليات التلاعب الإسرائيلي من أجل شيطنة الصحفيين الفلسطينيين وإسكاتهم ومنها تحقيق موقع 972 الاستقصائي الإسرائيلي الذي كشف عن عملية تضليل واسعة عبر بث روايات مفبركة تربط بين هؤلاء الصحفيين وحركة حماس تبريراً لقتلهم. شهد شاهد من أهله عن الجريمة، ولم تقنع هذه الشهادة الإعلام الغربي.

ليست الدعاية الإسرائيلية ضد هؤلاء الصحفيين وحدها كافية لتبرير اللامبالاة لدى الغالبية العظمى من الإعلام الغربي في وجه القتل المعمّم للصحفيين في غزّة وجنوب لبنان. قبل هذا الاستهداف غير المسبوق، كان هؤلاء الصحفيين يعدون في مرتبة ما بين الصحفي وشاهد العيان، في حين كان ما ينظر إليه «انحيازاً» يمارسونه لجهة سياسية أو أمنية أو دينية يجعلهم غير أهل للثقة كصحفيين مستقلين.

كان البعض في الصحافة الألمانية أطلق، على سبيل المثال، حملات ضد بعض الضحايا من الصحفيين الفلسطينيين لنزع صفة الصحافة عنهم، قبل أن تنطق المستشارة الألمانية السابقة، أنجيلا ميركل، أخيراً لتقول إنّ إسرائيل على حق إذا ما اختارت أن تقتل عدداً غير محدود من الضحايا من «الأضرار الجانبية» إذا وجدوا في مكان فوق موقع لـ«حماس» يريد الجيش الإسرائيلي تدميره. وكذا البرامج الحوارية الفرنسية التي جدّت في نقاش ما إذا كان هؤلاء صحفيين أو متخفين بالهوية الصحفية لأغراض أخرى، مسألة من باب النقاش الحر، لا يمكن أن تقيّد بأيٍّ من أشكال التضامن الصحفي. هل هؤلاء صحفيون فعلاً؟ ماذا إذا كانت لديهم علاقات مع «حماس» (وكيف يمكن ألّا يكون لديهم علاقات مع «حماس» في حين أنهم يغطون القطاع)؟ هل هم فعلاً مدنيون؟ هل الضحايا الذين ينقلون صور قتلهم هم أيضاً مدنيون؟ أم أنهم، كما نشرت الدعاية الإسرائيلية، مقاتلون في الحاضر والمستقبل؟

تجرأ المحاور العتيق في «بي بي سي» على أن يقول ما يلزم قوله عن سقوط المفهوم التقليدي للحياد الذي كانت عمّمته شبكة الإعلام العمومي البريطانية، في اختبار تغطية الإبادة في غزّة. قال ساكور ما مفاده: «كلما ذكرنا رقماً من وزارة الصحة في غزّة، كانت هنالك قاعدة من قمة الهرم الإداري مفروضة على كل صحفي بالتذكير أنّ الحكومة البريطانية صنّفت «حماس» منظمة إرهابية، في حين أنّ الشبكة كانت تنقل البيانات الإسرائيلية في شتّى مضامينها من دون تعليق أو مساءلة، ولم تكن تفرض على صحفييها الإشارة إلى أنّ نتنياهو مطلوب من العدالة الدولية».

وخلص المذيع الشهير إلى أنّ «مفهوم التوازن كما تدعيه بي بي سي مسألة يصعب الحفاظ عليها»، وكان البرنامج الحواري «هارد توك» جرى إيقافه لأسباب مالية تتعلق بتقليص النفقات للإعلام العمومي، وانتقد ساكور إيقاف البرنامج الذي كان وصوله إلى جمهور عالمي واسع ظاهرة غير مسبوقة للإعلام العمومي البريطاني.

هل لا يزال الإعلام الغربي وغيره أيضاً قادراً على الشجاعة الأخلاقية في التنديد بما يسبّب الضرر الأخلاقي (moral injury) في تغطية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والصحافة، بما يتجاوز الثرثرة الفارغة والصراخ الحواري في المنصات التلفزيونية؟

لقد انتقل العمل الاستقصائي من العمل الصحفي إلى السينما والفنون بأشكالها، ومن أبرز هذه الشهادات أخيراً فيلم «من داخل غزّة» عن معاناة فريق مراسلي وكالة الأنباء الفرنسية العاملين من داخل غزّة قبل أن تتمكّن الوكالة من إجلائهم.

يروي الفيلم كيف تعامل الفريق الصحفي ليس مع مخاطر التغطية فحسب، بل أيضاً المحاولات الإسرائيلية الحثيثة لمنع الفريق من توثيق الجرائم بما في ذلك التشكيك بحقيقة الأدلة في التغطية، مثل ادّعاء أن صور الأطفال القتلى مجرّد دمى.

يقول المراسلون إنّ العدد الكبير من الضحايا في الأشهر الأولى من الإبادة كان يقابله رفض العالم، والإعلام معه، أن ينظر إلى الوقائع. لا يريد العالم أن يرى مشهد الدماء. الفيلم الذي فاز بجائزة أفضل فيلم وثائقي في مهرجان السينما في مونتريال قدم الرد الأوضح على محاولة التشكيك بمهنية المراسلين.

في القطاع الصغير، الكل يعرف الكل، قد يكون لدينا أقرباء من «حماس»، وهذا طبيعي، ولا يعني إننا نؤيد سياساتهم، يقول أحد المراسلين. الفيلم من إنتاج «مراسلون بلا حدود» إلى جانب جهات أخرى.

قد تكون الشجاعة الأخلاقية غابت عن الإعلام الغربي وكثير من الإعلام العربي أيضاً، مع استثناءات مهمة على ندرتها، إلّا أن اللامبالاة تقليد راسخ لدى هذا الإعلام عندما يسقط الضحايا في ساحات تعتبر مكاناً «طبيعياً» للنزاعات.

قال ساكور في المقابلة مع الصحفية الاستقصائية البريطانية كارول كادوالدار إنه بات بإمكانه أخيراً أن يعبر عن رأيه، عندما سمح لنفسه أن ينتقد سياسات بلاده في دعم الحكومة الإسرائيلية في زمن الإبادة. لم يكن في وسعه أن يعبّر عن رأي مماثل لو أنه لا يزال يواصل عمله في «بي بي سي». لكن ماذا يبقى من الصحافة إذا لم نشعر بالغضب الأخلاقي مع معاينة صور مأساة بحجم إبادة وبقينا «هادئين»؟

○ أستاذة لبنانية في جامعة إيسيكس البريطانية.

دور القيادة في صناعة التاريخ بين قمتي يالطا وشينزن



بقلم:
د. جاسم بونوفل

في وسط عالم مضطرب تتخلله حربان ضاريتان – إحداهما في الشرق الأوسط (الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية)، والثانية في شرق أوروبا (الحرب الروسية الأوكرانية)– ألقتا بظلالهما على العالم بأسره؛ إذ إن تداعياتهما أثرت بشكل كبير في تدفقات النفط، وسلاسل الإمداد العالمية، والاقتصاد الدولي. وفي خضم هذه العتمة الدولية، رأى بعض المراقبين ظهور بصيص من النور في مدينة شينزن الصينية، تجسد في لقاء الرؤساء ترامب وبوتين وشي على طاولة واحدة؛ لمناقشة قضايا العالم الساخنة والبحث عن حلول لها.

هذا المشهد السياسي الذي خطف أنظار العالم من تلك المدينة حيث جلس قادة الولايات المتحدة وروسيا والصين حول طاولة واحدة في 19 نوفمبر 2026، دفع كثير من المراقبين والمحللين السياسيين إلى استدعاء الذاكرة التاريخية، مشبهين هذا اللقاء بمؤتمر «يالطا» الشهير عام 1945.

تساءل المحللون بلهفة: هل نشهد الآن مخاضاً لولادة نظام عالمي جديد تقاسمه الكبار كما فعل أسلافهم على ضفاف البحر الأسود قبل ثمانية عقود؟

إن المقارنة المتأنية لما وراء الكواليس تكشف أن هذه المقارنة تقع في فخ التشابه الشكلي وتغفل الجوهر؛ فالتاريخ لا تصنعه الجغرافيا السياسية وموازين القوى وحدها، بل يصنعه «وزن» الرجال الجالسين حول الطاولة. والفارق الحقيقي بين يالطا 1945 وشينزن 2026 لا يكمن في بنود البيانات الختامية، بل في الفجوة الهائلة بين «كاريزما الزعامة المؤسسة» لجيل يالطا، و«البراجماتية التكتيكية» لقادة شينزن الحاليين.

حين التقى فرانكلين روزفلت وونستون تشرشل وجوزيف ستالين في يالطا، لم يكونوا مجرد رؤساء دول يديرون ملفات يومية، بل كانوا رموزاً لأيديولوجيات وحضارات خرجت لتوها من رحم حرب عالمية طاحنة أكلت الأخضر واليابس. امتلك هؤلاء الثلاثة نوعاً نادراً من الكاريزما التي تجمع بين الشرعية التاريخية، والبصيرة الاستراتيجية، والقدرة على اتخاذ قرارات جذرية تعيد رسم خرائط العالم لعقود قادمة.

كان تشرشل يجسد الكاريزما الخطابية والصلابة الإمبراطورية، ويمثل روزفلت الثقة الرئاسية الحالمة ببناء مؤسسات دولية كبرى كالأمم المتحدة، بينما فرض ستالين حضوره بدهاء القائد المنتصر الذي يرهب خصومه قبل حلفائه. لقد كان قادة يالطا يمتلكون مشروعاً كونياً متكاملاً، ويتمتعون بجرأة رجال الدولة الذين يدركون أنهم يكتبون فصلاً جديداً في تاريخ البشرية، لا مجرد خبر عاجل في نشرات المساء.

على النقيض تماماً، يبدو المشهد في قمة شنيزن محكوماً بمنطق «إدارة الخلافات» وحماية المصالح الآنية، وهو ما تعكسه السمات الشخصية والقيادية للأقطاب الثلاثة الحاضرين: فالرئيس الأمريكي دونالد ترامب يستمد حضوره من النهج الشعبوي وكسر البروتوكولات التقليدية – عملاً بمبدأ «خالف تعرف» – متسلحاً بعقلية رجل الأعمال الذي يختزل السياسة الدولية في الصفقات السريعة والمكاسب المباشرة. ورغم افتتاحه اللقاء بعبارته الاستعراضية حول «صناعة التاريخ»، فإن مقاربته تفتقر إلى الهندسة الاستراتيجية طويلة الأمد التي ميزت روزفلت؛ إذ يبدو تركيزه منصباً على تحقيق نصر إعلامي سريع يُرمم به صورته الداخلية ويخاطب به قواعده الجماهيرية، أكثر من سعيه إلى تأسيس نظام دولي مستقر.

أما الرئيس الصيني شي جين بينغ فهو على عكس الزعامات الثورية ذات الجاذبية الجماهيرية الصاخبة التي عرفتها الصين؛ إذ يمثل نموذج «رجل المؤسسة» الصارم. قوته لا تنبع من البلاغة الخطابية أو الارتجال، بل من الانضباط الحزبي، والهدوء البيروقراطي، والنفس الطويل. في شينزن، لعب شي دور «المضيف الحكيم» الذي يجمع الخصوم على أرضه ليكرس صورة الصين كقطب موازٍ، مستخدماً لغة دبلوماسية حذرة ومنمّقة، لكنها تظل لغة حريصة على تجنب الصدام المباشر أكثر من كونها لغة مبادرة لبناء نظام عالمي بديل. وفيما يتعلق بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين فقد ظل محتفظاً بكاريزما رجل الأمن؛ فشخصيته التي تشكلت من خلفيته الاستخباراتية تعتمد على الغموض، وإظهار الصلابة، والقدرة على المناورة التكتيكية لانتزاع المكاسب في اللحظات الحرجة، لا على الإلهام الفكري أو الرؤية الحضارية.

وفي هذا السياق، بدا حضور بوتين في قمة شينزن بالصين أقرب إلى محاولة تكتيكية لكسر العزلة الدولية، وإعادة التموضع، وانتزاع اعتراف بشرعيته الدبلوماسية منه إلى مسعى مكتمل لاستعادة موسكو حضورها القوي بوصفها لاعباً رئيسياً في إعادة صياغة قواعد اللعبة الدولية.

لذلك لم يكن مستغرباً، في ظل هذه التركيبة القيادية، أن يأتي البيان الختامي لقمة شينزن – الذي حمل عنوان «إعلان رؤساء الدول نحو السلام» وتألف من أربعة بنود مقتضبة – كترجمة حرفية لشخصيات موقعيه ورؤيتهم ومصالحهم الضيقة، لا كميثاق لتأسيس نظام عالمي جديد.

فإذا تأملنا بنود هذا الإعلان، سنجد أنها لم تُصغ بعقلية «المشرعين الكبار» كما في يالطا، بل وزعت كـ«غنائم تكتيكية» ترضي سيكولوجية كل قائد على حدة؛ فبصمة رجل الأمن (بوتين): تجلت بوضوح في البند الخاص بـ تقييد المحكمة الجنائية الدولية وتأكيد الحصانات الدبلوماسية ؛ وهو بند لم يكتب لحماية استقرار العالم، بل جاء كدرع شخصي وتكتيكي لتأمين الحصانة لبوتين وكسر طوق الملاحقة الدولية التي تحاصره.

أما بصمة رجل الصفقات «ترامب»: ظهرت جلية في البند المتعلق بـ زيادة إنتاج وإمدادات المنتجات النفطية المكررة؛ إذ يعكس هذا البند عقلية التاجر الذي يبحث عن مكاسب اقتصادية سريعة لتخفيف أعباء التضخم وأسعار الطاقة أمام ناخبيه في الداخل، بعيداً عن أي هندسة اقتصادية عالمية طويلة الأمد.

بينما بصمة رجل المؤسسة الحذر (شي جين ببنغ): انعكست في البندين المتعلقين بـ إصلاح الأمم المتحدة ومنع الحروب النووية؛ وهي عبارات دبلوماسية منمقة وفضفاضة تجيدها البيروقراطية الصينية، تمنح بكين صورة «الراعي الحكيم للاستقرار»، لكنها تخلو من أي آليات تنفيذية أو جدول زمني ملزم.

الأكثر دلالة أن هذا البيان، بقدر ما كشف عن الحسابات القادة الشخصية، كشف عن عجزهم الجماعي؛ إذ تجاهل تماماً كبرى الأزمات التي تهدد السلم العالمي اليوم، من حرب أوكرانيا إلى صراعات الشرق الأوسط وتوترات بحر الصين الجنوبي. لقد أثبتت بنود بيان قمة شينزن أن القادة حين يفتقرون إلى الكاريزما التاريخية والوزن الاستراتيجي، فإنهم يهربون من الملفات المصيرية الشائكة إلى صفقات الحد ألأدنى التي تحفظ ماء الوجه أمام الكاميرات.

ختاماً، قد تدخل قمة شينزن السجلات الدبلوماسية بوصفها محطة عابرة لخفض التوتر، لكنها تظل بعيداً كل البعد عن أن تكون «يالطا جديدة». فما صنع الفارق في يالطا عام 1945 لم يكن مجرد اجتماع ثلاث دول كبرى، بل وجود قادة يمتلكون كاريزما استثنائية، ووزناً تاريخياً، وقدرة فاعلة على تطويع الواقع وصياغة المستقبل. أما اليوم، فإن غياب هذا الطراز من الزعامات الملهمة جعل من قمة شينزن مجرد لقاء لإدارة المصالح الآنية؛ ليؤكد لنا التاريخ مجدداً أن الأنظمة العالمية الكبرى لا تولد في غرف الصفقات التكتيكية، بل تصنعها كاريزما الكبار حين يلتقون.